مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحليل التجارة الخارجية في سورية (2005 - 2009)
اسم الكاتب: د. حبيب محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4249
تاريخ الاسترداد: 2025/05/16 08:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (1) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (1) 2011

تحليل التجارة الخارجية في سورية (2005-2009)

الدكتور حبيب محمود*

(تاريخ الإيداع 9 / 11 / 2010. قُبِل للنشر في 3 / 2 / 2011)

□ملخّص□

يتناول البحث العديد من النقاط البحثية وهي أهم نظريات تحرير التجارة الخارجية (حيث سنحلل الموقف الأكاديمي العالمي من عملية تحرير التجارة وأثرها النظري)، ثم ننتقل إلى تحليل اتفاقيات تحرير التجارة السورية-العالمية (مع الدول العربية، تركية والاتحاد الأوربي)، ورصد مدى استفادة سورية منها، بعد ذلك نحلل التجارة الخارجية السورية عبر مؤشرات التجارة الخارجية لنصل إلى تقديم صورة عن الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية في الفترة المرصودة، لنخلص إلى جملة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الصادرات، المستوردات، درجة الانكشاف الاقتصادي، التركز السلعي للصادرات، الميل المتوسط للاستيراد.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – اختصاص الاقتصاد السياسي- جامعة دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (1) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (1) 2011

The Analysis of Foreign Trade in Syria (2005-2009)

Dr. Habib Mahmoud*

(Received 9 / 11 / 2010. Accepted 3 / 2 / 2011)

□ ABSTRACT □

The research deals with many points that are the most important theories of liberalization of foreign trade (where we will analyze the academic world situation of the process of trade liberalization and its theoretical impact), and then we move on to the analysis of Syrian - Global trade liberalization agreements (with Arab countries, Turkey and the European Union) and monitoring the extent to which Syria is benefitting. Then, we analyze the Syrian foreign trade through foreign trade indicators to get to provide a picture of the economic importance of foreign trade in the period observed, and then to conclude to a number of recommendations and proposals.

Key words: foreign trade, exports, imports, the degree of economic exposure, concentration of commodity exports, the average tendency for imports.

***Assistant Profissor, Economic Department, The Faculty of Economics, Damascus university, Syria.**

مقدّمة:

ترجع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم (ومنها سورية) إلى كون أي بلد مهما بلغ مستوى التطور فيه فإنه لا يستطيع أن يستغني عن بقية دول العالم وأن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي، كما تعكس تطورات قطاع التجارة الخارجية إلى حدٍ كبير البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني ودرجة التوازن والاختلال فيه ومستوى التشغيل والأسعار والدخل.

وبالنسبة للاقتصاد السوري الذي هو اقتصاد نامٍ ظل لفترة طويلة تحت سيطرة القطاع العام، وعانى من قصور الإنتاج الوطني عن تلبية حاجات التنمية وحاجات الطلب الاستهلاكي بسبب النمو المحدود لقوى الإنتاج وضعف العلاقات المتشابكة بين مختلف القطاعات، تحولت التجارة الخارجية على أهميتها إلى ظاهرة نمطية حيث تصاعد الاعتماد على الأسواق الخارجية لاسيما أسواق البلدان الصناعية الرأسمالية، والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى أن سياسة الحماية المتبعة لم تستطع خلق القاعدة الصناعية المحلية المتطورة والملائمة لتقسيم العمل الدولي، بل خلقت عجزاً مزمناً في الميزان التجاري، ومديونية مرتفعة، بسبب فشل سياسة إحلال المستوردات في الحد من الاعتماد على الخارج نتيجة ارتفاع أسعار المواد المستوردة.

ولمعالجة الوضع القائم شهدت سورية منذ سنوات عملية تحول اقتصادي طال التجارة الخارجية من خلال إصدار مجموعة قوانين ومراسيم تنظم التجارة وما يتعلق بها من أنشطة مرتبطة استعداداً لتلبية متطلبات الانفتاح الخارجي، ولرصد أثر التحول على التجارة الخارجية السورية سنحاول في بحثنا هذا رصد أهم التطورات على التجارة الخارجية السورية في الفترة 2005– 2009.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو التجارة الخارجية السورية والثقل الاقتصادي والاجتماعي الذي تشكله التجارة الخارجية في سورية (60% من الناتج المحلي الإجمالي، 40% من العمالة ...) مما يجعل من الضرورة بمكان دراستها وتحليلها.

وتظهر مشكلة البحث من كون الفترة المرصودة بالدراسة قد اتسمت بتسارع عملية التحول واعتبار التجارة الخارجية واحدة من أهم ميادين التأثر كما أن هناك الكثير من التعاطي حول مدى الاستفادة الحقيقية على الجانب التجاري من عملية التحول خصوصاً مع أرقام تنشر في الفترة الأخيرة عن تزايد العجز في الميزان التجاري وتراجع في المؤشرات التجارية لذلك سيتعاطى البحث مع هذه المسألة بالتحليل للوصول إلى رأي فيها مستند إلى تحليل علمي شامل للنقاط الخلافية.

وبالتالي يهدف البحث إلى تقليل الآثار السلبية لعملية التحول الاقتصادي على التجارة الخارجية السورية إلى أدنى حد ممكن وزيادة المنفعة منها قدر الإمكان.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضيات عدّة، هي:

1. هناك عملية إصلاح اقتصادي في سورية في الفترة المدروسة طالت في أثرها التجارة الخارجية.
2. إن الآثار على التجارة الخارجية سلبية في قسم منها وإيجابية في قسم آخر ويمكن التحكم بدرجة السلبية أو الإيجابية من خلال السياسات الحكومية ومن خلال أسلوب تعاطي المعنيين مع التجارة الخارجية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج بحثي كالمنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استعراض المشكلة المطروحة وتقديم تحليل وصفي لها مع عرض مختلف الجوانب، إضافة إلى المنهج الإحصائي حيث تم استخدامه في وضع العديد من المؤشرات المرتبطة بالتجارة الخارجية السورية.

وتكمن صعوبة البحث بشكل أساسي في رصده لظاهرة حديثة نسبياً كما أن هناك في بعض الأحيان صعوبة في توفير البيانات الرسمية حول قسم من جوانب الدراسة، مع العلم أن الدراسات حول التجارة الخارجية السورية تتصف بالقلة.

النتائج والمناقشة:

أولاً. أهم نظريات تحرير التجارة الخارجية

إن تحرير التجارة ليس ظاهرة جديدة بل هي ظاهرة مطروحة منذ زمن وتناولها العديد من الباحثين والمختصين فتبنتها دول كجزء أساسي من نظامها الاقتصادي ورفضتها دول أخرى بينما تعاطت معها بعض الدول بشكل انتقائي، ومن أهم نظريات تحرير التجارة الخارجية [1]:

1. نظرية ريكاردو- هابرلر: وفقاً لهذه النظرية فإن الاختلاف في التكنولوجيا يؤدي إلى حدوث التجارة الخارجية بين الدول ويحدد مواصفاتها كما أن اختلاف أسلوب الإنتاج (نتيجة لاختلاف دوال الإنتاج) بين الدول يؤدي إلى اختلاف منحنيات إمكانيات الإنتاج بينها وبما أن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى وبالذات جوانب الطلب فستكون الأسعار النسبية للسلع (وبالتالي المزايا النسبية) مختلفة بين الدول قبل حدوث التجارة.

2. نظرية هكشر- أولين: في إطار هذه النظرية فإن الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى، في حالة دولتين على سبيل المثال A و B سلعتين X و Y مدخلين L و K للإنتاج، تفترض النظرية أن:

$$\left(\frac{K}{L}\right)_B^X > \left(\frac{K}{L}\right)_A^L$$

أي أن نسبة العوامل الرأسمالية المستخدمة مع كل عامل أعلى في الدولة B، مما يعني أن الدولة B تتميز بوفرة عوامل رأس المال والدولة A تتميز بوفرة العمال (الأيدي العاملة).

$$\left(\frac{K}{L}\right)^Y > \left(\frac{K}{L}\right)^X$$

أي أن إنتاج Y يحتاج إلى عوامل رأس المال بكثافة أكثر مقارنة مع X وأن X تستخدم الأيدي العاملة بكثافة مقارنة مع Y ويفترض أيضاً هنا أن وجه المقارنة بين X و Y يظل ثابتاً حتى لو تغيرت نسب الإنتاج (أي أن Y تستخدم رأس المال بكثافة بصرف النظر عن مستوى الإنتاج). وبالتالي، فإن نظرية هكشر- أولين تنص على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم بتصديرها، وستستورد السلع الأخرى، في المثال أعلاه ستقوم الدولة A بتصدير X واستيراد Y وسيحدث العكس بالنسبة للدولة B .

3. نظرية اختلاف الأذواق: تفترض هذه النظرية أن الدول متشابهة في إمكانياتها الإنتاجية (دوال الإنتاج، نسب عوامل الإنتاج...)، وأن الاختلاف الوحيد بينها يكمن في تذوقها للسلع، أي أن منحنيات الإنتاج متطابقة وأن منحنيات السواء مختلفة.

ثانياً: الأثر النظري لتحرير التجارة

بالرغم من الحجم الهائل لاتفاقيات تحرير التجارة، إلا أن اتفاقاً بين الباحثين لم يحصل حول مدى إيجابية نتائجها. ولتقديم مؤشر عام حول أثر تحرير التجارة لا بد من النظر إليه من خلال مفهومين رئيسين هما [2]:

1. مفهوم خلق فرص جديدة للتجارة: عندما تدخل دول معينة اتفاقية تجارة إقليمية فإن الإنقاص أو الإزالة المتبادلين للتعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء سوف يشجع زيادة التدفقات التجارية للسلع التي كان يتم التبادل بها تحت الظروف الحمائية وتحسين فرص التبادل لمجموعة جديدة من السلع، ويعتبر هذا الأثر من الآثار الإيجابية لاتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية، لسببين [3]:

- لأن كفاءة الإنتاج تتحسن عندما تقوم الدول الأعضاء باستيراد السلع من شريك ذي كلفة إنتاج منخفضة لهذه السلع بدلاً من إنتاجها محلياً بكلفة أعلى وبالتالي ينقص الإنتاج المحلي المتسم بعدم كفاءته الإنتاجية.
- لأن كفاءة الاستهلاك تتحسن أيضاً عندما يستطيع المستهلكون في الدول الأعضاء شراء السلع المستودة بأسعار منخفضة مقارنة مع أسعار أعلى للإنتاج المحلي من هذه السلع.

2. مفهوم تحويل التجارة: يحدث تحويل التجارة عندما تشجع الاتفاقية الإقليمية للتجارة ازدياد التدفقات السلعية المستوردة من الدول الأعضاء على حساب الدول غير الأعضاء مما يؤدي في النهاية إلى استبدال كامل لمصدر السلع المستوردة. وتكمن المشكلة هنا في أن الدول الأعضاء ليست هي المصدر الأقل تكلفة للسلع المستوردة لكنها تتمتع بمعاملة تمييزية تتمثل بالتعريفة الجمركية التفضيلية أو عدم وجود تعريفة على المنتجات المستوردة منها، وهذا أثر سلبي على التجارة القائمة على أساس الميزة النسبية والكفاءة الاقتصادية وأثر سلبي على التجارة القائمة على أساس الميزة النسبية والكفاءة الاقتصادية لسببين:

- لأنه يؤدي إلى تحول الإنتاج نحو المنتجين الأقل كفاءة.
- يؤدي إلى تناقص كفاءة الاستهلاك لأن المستهلك يصبح مضطراً إلى شراء سلعه المستوردة بأسعار أعلى.

والسؤال الذي يطرح هنا هو فيما إذا كانت اتفاقية تحرير التجارة، أكثر تحويلاً للتجارة منها خلقاً لها. أو بعبارة أخرى إذا كانت الاتفاقية ذات أثر إيجابي على الرفاهية أم لا.

لقد أثبتت التجارب العملية على أرض الواقع أن لكل اتفاقية أثرها المختلف على الرفاهية [1]. فبشكل عام تختلف اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية عن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في أن الثانية تقوم على أساس مبدأ (الأمة الأكثر تفضيلاً) الذي ذكر سابقاً كأهم مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية، أما اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية وحسب تعريفها فهي اتفاقيات تفضيلية وبالتالي لها كلا الأثرين، ويتوقف تحديد طابع أي اتفاقية بأنها محولة للتجارة أو معززة لها على عدة عوامل. وبشكل عام فإن أي اتفاقية تفضيلية تميل لأن تكون معززة للتجارة في هذه الحالات الآتية:

1. كلما كان الفارق في كلف الإنتاج كبيراً بين الدول الأعضاء للاتفاقية، ففي هذه الحالة يمكن لسلعة معينة أن تستورد من الدولة العضو المتميزة بكلفة الإنتاج الأقل.

2. كلما كان الفارق في كلف الإنتاج صغيراً بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء. يمكننا هنا أن نقول: إنّ احتمال حدوث الأثر التحويلي للاتفاقية يكون في حده الأدنى.

3. كلما كانت التعريفة الجمركية قبل الاتفاقية مرتفعة.

4. كلما كانت التعريفة الجمركية في مرحلة ما بعد الاتفاقية بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء منخفضة.

5. كلما كانت سرعة استجابة العرض والطلب في الدول الأعضاء كبيرة.

6. كلما كانت البنى الاقتصادية للدول الأعضاء قبل تكوين الاتفاقية أكثر تنافسية.

7. كلما كانت التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء كبيرة.

إن المفهومين التوأمين (خلق فرص التجارة وتحويل التجارة) يركزان فقط على كلف الإنتاج بينما هناك عوامل أخرى مختلفة تنجم عن الاتفاقيات الإقليمية تؤدي إلى زيادة الرفاهية [4]، على سبيل المثال إغلاق المصانع التي لا تتميز بكفاءة الإنتاج مع استمرار عمل المصانع ذات الكفاءة العالية وبالتالي ترشيد الهيكل الصناعي للدولة العضو وتنشيط المساعدات والدعم المالي، زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل يؤدي إلى زدياد وتراكم رأس المال، رفع سوية المصادر البشرية مستفيدين من الانتقال المتوقع للخبرات والكفاءات، تحسين نوعية المنتج وتنوعه

ومن القضايا المهمة لتحرير التجارة هو مدى تأثيرها على حدود التبادل في التجارة الخارجية، حيث إن الاعتماد على حساب الرفاهية المطلقة كمقياس وحيد لتقييم الآثار المحتملة للاتفاقيات التفضيلية قد يكون في أغلب الأحيان مؤشراً مضللاً إذا أخذنا بعين الاعتبار توزع المكاسب بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وبين الدول غير الأعضاء. بعبارة أخرى يمكن أن تشهد الدول الموقعة على اتفاقية تجارية تفضيلية ازدهاراً اقتصادياً ينعكس على زيادة رفاهية هذه الدول ولكن ذلك على حساب الدول غير الأعضاء أي على حساب رفاهية الدول خارج الاتفاقية [4]، وبشكل خاص تلك التي كان لها علاقة تجارية سابقة مع دولة أو دول عدة من دول الاتفاقية وانتهت بفعلها.

قضية أخرى هامة هي أن بعض الاتفاقيات التفضيلية قد تؤدي فعلاً لخلق فرص تجارية جديدة لقطاعات معينة من الاقتصاد ولكنها تسبب تحويل التجارة في قطاعات اقتصادية أخرى (مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي الذي قام بخلق فرص تجارية جديدة في كثير من القطاعات ولكنه أخفق في قطاع الزراعة وكان أثره يميل إلى تحويل التجارة مسبباً تراجعاً في رفاهية الدول غير الأعضاء فيه أي دول جنوب البحر الأبيض المتوسط). ما تم ذكره أنفاً يمكن أن يتضح بشكل أفضل عند تحليل الأسعار النسبية للصادرات والواردات قبل وبعد تشكيل الاتفاقية.

بشكل عام نقول: إن هناك أثراً على الأسعار النسبية على الصادرات والواردات إذا كانت الاتفاقية التفضيلية كبيرة أو ضخمة لدرجة أنها تشكل قوة كبيرة في الأسواق العالمية مؤثرة على أسعار الصادرات والواردات، أو إذا ازدادت تكاليف الإنتاج مع توسع الإنتاج، إنه من المتوقع أن تقوم الاتفاقية بتحسين الأسعار النسبية للصادرات والمستوردات بالنسبة للدول الأعضاء في الاتفاقية وتخفيضها بالنسبة لبقية دول العالم.

(من أجل توضيح ما سبق أكثر لنفترض أن دولتين X، Y قد وقعا اتفاقية تفضيلية فيما بينهما وأن دولة Z بقيت كدولة ثالثة خارج الاتفاقية، ولنفترض أيضاً أن Z كانت تصدر الخضار إلى X وتستورد الزيتون منها، انطلاقاً من هذا الوضع المبدئي يمكننا أن نتصور السيناريو التالي: أسعار الخضار المستوردة من Z سوف تنخفض كنتيجة لانخفاض الطلب عليها في الأسواق X بعد أن بدأت X بتلبية حاجاتها من الخضر من Y، بينما أسعار الزيتون المصدر إلى Z من X سوف يرتفع نتيجة انخفاض الكمية المتوفرة للتصدير إلى أسواق Z لأن X أصبحت تصدر زيتونها إلى Y. هذا السيناريو المحتمل يشار له بالأثر على الأسعار النسبية للصادرات والواردات، وفي هذا المثال سوف تنخفض الأسعار

النسبية للصادرات والواردات بالنسبة لـ Z وبالتالي فإن الاتفاقية بين X و Y سوف تحول التجارة عن Z الذي سيكون هو الخاسر الوحيد من هذه الاتفاقية).

من المهم جدًا التأكيد على أن تحليل أثر الاتفاقيات التجارية التفضيلية لا يتم فقط بدراسته على الدول الأعضاء بل يجب من جهة أخرى دراسته على الدول غير الأعضاء، ويمكن أن نستخلص بعض المؤشرات بخصوص ذلك بدراسة ومقارنة المنحى العام لمستوردات الدول غير الأعضاء قبل وبعد الاتفاقية، فإذا لم تتقلص حجوم المستوردات من الدول غير الأعضاء فهذا يعني أن المكاسب التي ربحتها الدول الأعضاء لم تأت على حساب الدول الأخرى، وقد أثبتت دراسات عدة قامت على تحليل المنحى العام لمستوردات دول أعضاء في اتفاقيات تجارية تفضيلية من دول غير الأعضاء وذلك كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، بأن هذه الاتفاقيات لا تؤثر سلباً على التجارة مع الدول غير الأعضاء، أي إنقاص حجم التجارة، لكن هناك مأخذ على هذا الاستنتاج بأنه مجرد تأشيري لأنه لا يوضح كيف يمكن أن تتطور التجارة مع الدول غير الأعضاء في حال عدم وجود اتفاقية تفضيلية.

ثالثاً: اتفاقيات تحرير التجارة السورية

خلال الفترة المدروسة وقعت سورية مجموعة من اتفاقيات تحرير التجارة وكانت أهم هذه الاتفاقيات:

1. اتفاقية الجافتا* (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) مع الدول العربية في عام 2005: وكان الهدف المعلن لهذه الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية**، ولمعرفة مدى تطور التجارة مع الدول العربية منذ تاريخ إعلانها حتى الآن نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): حصة التجارة السورية مع الجافتا من إجمالي التجارة السورية/ ألف ليرة سورية.

العام	2005	2006	2007	2008
التجارة مع الدول العربية	131318	281098.1	362421.4	489778
معدل النمو	-	114.06	28.93	35.14
التجارة الكلية	926670	1036335.5	1936003	1547217
معدل النمو	-	11.83	86.81	-20.08
نسبة الدول العربية إلى الإجمالي	14.17	27.12	18.72	31.66

المصدر: حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية عن الأعوام المذكورة.

نلاحظ من خلال الجدول مدى التزايد الواضح في قيمة التجارة السورية مع الدول العربية في الأعوام الأخيرة، وبلغ معدل النمو السنوي الوسطي حوالي 56% خلال الفترة المدروسة مقابل 19% كمعدل نمو لإجمالي التجارة الخارجية السورية، كما أن حصة التجارة السورية مع الدول العربية أيضاً تتزايد وهي تقارب 32% من إجمالي التجارة الكلية بالرغم من اتسام تطور التجارة العربية في إطار الجافتا بالبطء [5]، وعن مسألة التركيب النسبي للمواد المتبادلة بين سورية والدول العربية فكانت خلال الفترة 2005-2009 على الشكل التالي: 26% مواد نفطية، 23% مواد مصنعة، 15.8% مواد غذائية، 45.2% مواد أخرى. من هنا نخلص إلى الآتي:

---

*. **Greater Arab Free Trade Area.**

. **تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالياً: سورية، مصر، العراق، البحرين، جيبوتي، الردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، عمان، قطر، السعودية، السودان، تونس، الإمارات العربية، اليمن، الجزائر.

1. أثرت اتفاقية الجافتا على التجارة الخارجية السورية بشكل ملحوظ حيث نمت بمعدل أكبر من معدل نمو التجارة الإجمالية.
2. تستحوذ التجارة مع الجافتا على أكثر من 30% من التجارة السورية.
3. على الرغم من أهمية المواد المصنعة في التبادل التجاري السوري مع دول الجافتا إلا أن النفط مازال يحتل نسبة أكبر، مما يرتب على سورية البحث بشكل أفضل عن تطوير نوعية المواد المتبادلة.

2. اتفاقية الشراكة السورية- الأوربية: وقعت الاتفاقية استناداً إلى إعلان برشلونة (1995) بالأحرف الأولى للمرة الأولى في عام 2004 ثم تم توقيعها بالأحرف الأولى للمرة الثانية في عام 2008، ولمعرفة مدى التطور في التجارة مع الاتحاد الأوربي نضع الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): حصة التجارة السورية مع الاتحاد الأوربي من إجمالي التجارة/ ألف ليرة سورية.

العام	2005	2006	2007	2008
التجارة مع الاتحاد الأوربي	290281	343440.4	633721	482810
معدل النمو	-	18.31	84.52	-23.81
التجارة الكلية	926670	1036336	1936003	1547217
معدل النمو	-	11.83	86.81	-20.08
نسبة الدول الأوربية إلى الإجمالي	31.33	33.14	32.73	31.21

المصدر: حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية عن الأعوام المذكورة.

من الجدول السابق نلاحظ تراجع نمو التجارة السورية مع الاتحاد الأوربي في عام 2008 ويمكن أن يعزى ذلك إلى ظروف الأزمة المالية العالمية التي انعكست سلباً على الطلب في دول الاتحاد [6]، لكن مع ذلك حافظت التجارة مع الاتحاد الأوربي على حصتها من إجمالي التجارة عند حدود 31% تقريباً ويتطابق معدل النمو السنوي الوسطي للتجارة مع الاتحاد الأوربي مع المعدل الوسطي لنمو التجارة الإجمالية 18% تقريباً. وعليه نخلص إلى الآتي:

1. يبقى الاتحاد الأوربي من أهم الشركاء التجاريين لسورية وهناك تطور كبير للتجارة معه.
2. هناك حساسية كبيرة للتجارة مع الاتحاد الأوربي تجاه الأزمات المالية التي تضربه.
3. ظهر تطور أكبر للتجارة مع الدول العربية قياساً بالتجارة مع الاتحاد الأوربي.

3. اتفاقية الشراكة مع تركية: وقعت سورية اتفاقية شراكة مؤسسة لمنطقة تجارة حرة مع تركية دخلت حيز التنفيذ في عام 2007، وتعتبر تركية من الدول التي تتزايد أهميتها اقتصادياً وتجارياً بالنسبة لسورية، والجدول التالي يبين حالة التجارة مع تركية:

الجدول رقم (3): التجارة مع تركية والتجارة الإجمالية لسورية/ مليار ليرة سورية.

العام	2005	2006	2007	2008
إجمالي التجارة مع تركية	28.98	37.58	56.09	52.66
معدل النمو	-	29.70	49.25	-6.12

التجارة الكلية	926.67	1036.34	1936.00	1547.22
معدل النمو	-	11.83	86.81	-20.08
نسبة التجارة مع تركية إلى العالم	3.13	3.63	2.90	3.40

المصدر: حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية عن الأعوام المذكورة.

مع أن التجارة مع تركية تبدو قليلة مقارنة بحالة التجارة مع الدول العربية أو الاتحاد الأوربي إلا أن حجم تركية كدولة صغير نسبياً بالنسبة للتكتلين المذكورين، لكن معدل النمو السنوي للتجارة معها 22% أكبر منه في حالة معدل النمو السنوي الوسطي للتجارة الكلية والتجارة مع الاتحاد الأوربي 18%. وفي هذه الحالة نخلصإلى الآتي:

1. تركية دولة واعدة في تطور تجارتها مع سورية.
2. أيضاً تأثرت التجارة مع تركية بظروف الأزمة المالية العالمية في عام 2008 حيث شهد معدل النمو تراجعاً كبيراً.

رابعاً: تحليل بيانات التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها من الاستيراد وتصدير البضائع إلى العالم، فهي التي تحكم بالأرقام على اتجاه تأثير فعاليات مختلف السياسات الداخلية والخارجية [1]، إذ تعكس مؤشرات التجارة الخارجية البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، وتعبر عن مستوى تطور ذلك الاقتصاد وموقعه في مجال التبادل التجاري مع بلدان العالم.كما تعتبر مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) من الأمور الواجب دراستها لبيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، نظراً لأن مكونات كل من هذين المتغيرين تعتبر من المؤشرات الدالة على درجة النمو الاقتصادي، كما أن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية بين دول العالم لايقل أهمية عن دراسة مكوناتها، لأنه يوضح مدى ارتباط واعتماد الاقتصاد القومي على اقتصاديات الدول الأخرى. وبالتالي سنتناول مؤشرات التجارة الخارجية من خلال المعطيات التالية:

1. التجارة الكلية: قبل البدء بتحليل هيكل التجارة الخارجية لا بد من توضيح بعض الملاحظات المتعلقة بتسعير الصادرات والمستوردات السورية من خلال البيانات الرقمية المنشورة في إحصاءات التجارة الخارجية. فهناك سعران أساسيان يستخدمان في تسعير السلع التي تعبر الحدود بين الدول، الأول هو سعرFOB الذي يشمل قيمة البضاعة وجميع النفقات المترتبة عليها حتى تحميلها على ظهر السفينة (أو أي واسطة نقل أخرى)، والثاني هو CIF الذي يشمل بالإضافة إلى عناصر سعر FOB نفقات نقل وشحن البضاعة والتأمين عليها حتى وصولها ميناء البلد المستورد. وقد استخدم سعر FOB في السابق لتسعير السلع المصدرة وسعر CIF لتسعير السلع المستوردة، أما بعد صدور النظام الجديد للحسابات القومية عام (1993) أصبحت تحسب الصادرات والمستوردات بسعر واحد هو السعر على الحدود الجمركية للبلد المصدر أي بالسعر FOB، ومازالت مديرية الجمارك العامة السورية، المصدر الأساسي لبيانات التجارة الخارجية الأولية، تسعر المستوردات بسعر(CIF) والصادرات بسعر(FOB) والجدول التالي يبين مؤشرات التجارة الخارجية السورية:

الجدول رقم (4): مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة (2005-2009)/ مليون ليرة سورية.

السنوات	قيمة الصادرات السلعية	قيمة المستوردات السلعية	الميزان التجاري
2005	424300	502369	-78069
2006	505012	531324	-26312
2007	579034	684557	-105523
2008	707798	839419	-131621

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية عن الأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء.

يبين الجدول السابق أن قيمة الصادرات السورية في تزايد مستمر وبلغ معدل نموها السنوي الوسطي خلال الفترة المعطاة حوالي 18.5%، وتزايدت المستوردات خلال نفس الفترة بشكل أكبر قليلاً 18.6%. وعلى العموم يعاني الميزان التجاري خلال كامل الفترة من عجز متصاعد، وبالتأكيد يعزى قسم من السبب إلى تزايد الحاجة في السنوات الأخيرة للمستوردات من سلع التجهيز والسلع الكمالية بعد تزايد الانفتاح الاقتصادي [6].

أما عن اتجاه التجارة الكلية السورية في الفترة المدروسة فكانت اتجاهات التجارة كما يبينه الشكل الآتي:

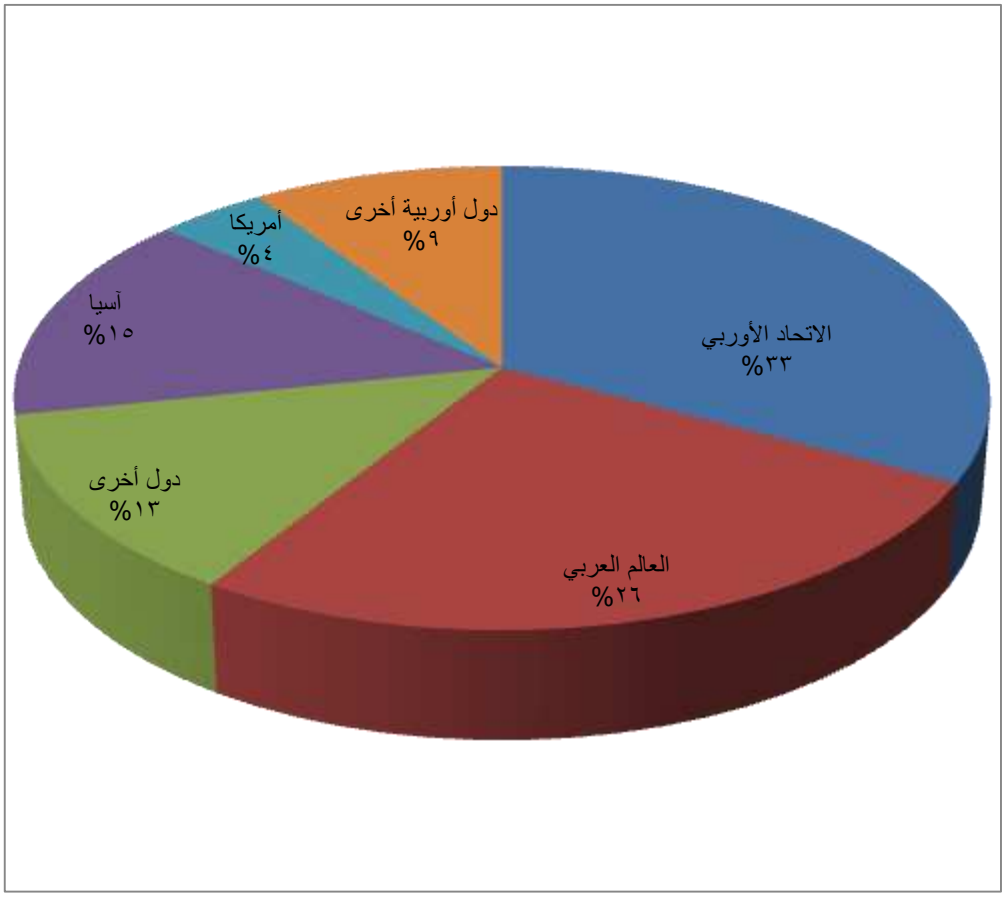

الشكل رقم (1): توزع التجارة الخارجية في سورية

بحسب الشكل فإن الاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأول لسورية في الفترة 2005-2009 بمتوسط قدره 33% من إجمالي تجارة سورية، تأتي الدول العربية في المركز الثاني 26%، ثم آسيا 15% فقائمة الدول الأخرى 13% فالدول الأوربية الأخرى 9% وأخيراً أمريكا 4%. وعن تطور قيمة التجارة والميزان التجاري مع الكتل الدولية المذكورة في الفترة المدروسة، نضع الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): التجارة الخارجية السورية حسب الكتل الدولية والميزان التجاري معها للأعوام (2005-2008)/القيمة (مليون ليرة سورية)، الحصة (%).

السنوات	البيان	الدول العربية	الاتحاد الأوربي	دول أوربية أخرى	أمريكا	آسيا	دول أخرى	المجموع
2005	قيمة التجارة	131318	290281	65957	44011	121782	273321	926670
	الميزان التجاري	5774	88453	-56883	-12975	-87246	-15189	-78069000
	الحصة من إجمالي التجارة	14	31	7	5	13	29	100
2006	قيمة التجارة	281098.1	343440.4	102169.6	37783.3	159221.3	112622.8	1036335.5
	الميزان التجاري	96734.5	65737.4	-82380.4	-12292.1	-112032	17915.1	-26312000
	الحصة من إجمالي التجارة	27	33	10	4	15	11	100
2007	قيمة التجارة	362421.4	430487.3	129701.9	55575.5	210304.5	75100.4	1263591
	الميزان التجاري	92466.2	31256.1	-107057	-21044.9	-140952	39808.2	-105523000
	الحصة من إجمالي التجارة	29	34	10	4	17	6	100
2008	قيمة التجارة	489778	482810	202528	65412	250583	56105	1547217
	الميزان التجاري	229658	-221033.2	-14780.5	-26245	-172839	37236.1	-131620768
	الحصة من إجمالي التجارة	32	31	13	4	16	4	100

المصدر: حساب الباحث وبيانات المجموعة الإحصائية السورية عن الأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء.

إن الجدول السابق يبين استقراراً في حصة الإتحاد الأوربي وأمريكا والدول الآسيوية من التجارة الإجمالية لسورية في الفترة المدروسة، بينما تطورت حصة الدول العربية بأكثر من الضعف وهذا يعني تفاعلاً مع اتفاقية الجافتا لتحرير التجارة مع الدول العربية، كما تطورت حصة الدول الأوربية الأخرى، وكان التراجع الواضح في حصة باقي الدول (29% في عام 2005 إلى 4% في عام 2008) وهذا يعني مزيداً من توجه التجارة السورية مع الدول التي ترتبط معها باتفاقيات تجارة حرة.

أما الميزان التجاري فحافظ على حالته الإيجابية بالنسبة لسورية مع الدول العربية وإن كان شهد بعض الانخفاض من حيث القيمة في عام 2008 عن عامي 2007 و2006، كما تحسن مع باقي دول العالم ليصبح إيجابياً بعد أن كان سلبياً، أما في حالة الاتحاد الأوربي فشهد الميزان التجاري انخفاضاً متتالياً في الأعوام الأخيرة حتى

أصبح سلبياً للمرة الأولى في عام 2008، بينما يعاني الميزان التجاري لسورية من رصيد سلبي مع الكتل الدولية المختلفة وفي حالته الإجمالية خلال كامل الفترة. ويمكن أن يؤشر هذا إلى فترة الانفتاح التجاري السوري أدت إلى تزايد العجز في الميزان التجاري الإجمالي.

أما من حيث اتجاه الصادرات السورية ونسبها في الفترة المدروسة فنورد الجدول التالي:

الجدول رقم (6): الصادرات السورية من حيث توجهها ونسبتها حسب الكتل الدولية المختلفة للأعوام (2005-2008)/القيمة (مليون ليرة سورية)، النسبة (%).

السنوات	البيان	الدول العربية	الاتحاد الأوربي	دول أوربية أخرى	أمريكا	أسيا	دول أخرى	المجموع
2005	قيمة الصادرات	68546	189367	4537	15518	17268	129066	424302
	النسبة	16	45	1	4	4	30	100
2006	قيمة الصادرات	188916.3	204588.9	9894.6	12745.6	23594.5	65272.1	505012
	النسبة	37	41	2	3	5	13	100
2007	قيمة الصادرات	227443.8	230871.2	11322.5	17265.3	34676.5	57454.3	579033.6
	النسبة	39	40	2	3	6	10	100
2008	قيمة الصادرات	359718	23798.6	4975.3	19583.7	38872	46670.5	707798.1
	النسبة	51	33	1	3	5	7	100

المصدر: حساب الباحث وبيانات المجموعة الإحصائية السورية عن الأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء.

تتزايد حصة الدول العربية من الصادرات السورية بشكل (من 16% في عام 2005 إلى 51% في عام 2008) بينما تحافظ كتل (دول أوربية أخرى، أمريكا وآسيا) على حصتها من الصادرات السورية، بالمقابل تنخفض بشكل كبير حصة كل من باقي دول العالم (من 30% إلى 7% في الفترة المدروسة) وتتراجع أيضاً حصة الاتحاد الأوربي (من 45% إلى 3%) وربما يعود ذلك إلى تراجع أهم مكونين من الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوربي في هذا العام وهما (النفط لتراجع إنتاجه والنسيج لظروف الأزمة المالية العالمية [7]).

بمقابل الاطلاع على جانب الصادرات لا بد من الاطلاع على حركة المستوردات السورية لذلك من خلال سنقوم فيما يلي بوضع جدول يبين تطور المستوردات السورية وتركيبتها النوعية:

الجدول رقم (7): تركيب المستوردات السورية حسب طبيعة المواد/القيمة (مليون ليرة سورية)، النسبة والنمو (%).

السنوات	السلع الاستهلاكية	النسبة	السلع الوسيطة	النسبة	السلع الرأسمالية	النسبة	مجموع	النمو السنوي	النمو لكامل الفترة
2005	54452	11	350109	70	97807	19	502368	-	18.7
2006	61729	12	355399	67	114196	21	531324	5.8	
2007	68132	10	499165	73	117259	17	684556	28.8	
2008	70245	8	668523	80	100651	12	839419	22.6	

المصدر: حسابات الباحث وبيانات المكتب المركزي للإحصاء عن الأعوام المذكورة.

يظهر الجدول السابق تحقيق المستوردات السورية معدل نمو بأضعافٍ عدّة بعد العام 2005 ويعزى ذلك إلى أن موجة الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تزايد الطلب المحلي على مختلف أنواع السلع وخصوصاً السلع الوسيطة والرأسمالية (علماً أن هذه حالة طبيعية في معظم الاقتصادات [8]) وهذا ما يعرضه الجدول وربما يؤشر ذلك على طبيعة النشاط الاقتصادي في المرحلة المدروسة وتوجهها أكثر نحو الإنتاج، كما يلاحظ تزايد حصة المواد الوسيطة عن السلع الرأسمالة وربما يعود السبب إلى تباطؤ طفرة المنشآت الجديدة ودخول قسم أكبر من المنشآت في طور الإنتاج وبالتالي تزايد حاجتها للسلع الوسيطة، أما السلع الكمالية فتتجه نحو الانخفاض.

أما عن توزع المستوردات السورية حسب المناطق، فيمكن قراءتها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8): توزيع المستوردات السورية حسب الكتل الدولية للأعوام (2005-2008)/القيمة (مليون ليرة سورية)، النسبة (%).

الأعوام	2005	2006	2007	2008
الدول العربية	62772	92181.8	134977.6	130060
النسبة من الإجمالي	12	17	20	15
الاتحاد الأوربي	100914	138851.5	199615.1	244831.8
النسبة من الإجمالي	20	26	29	29
دول أوربية أخرى	61420	92275	118379.4	19755.8
النسبة من الإجمالي	12	17	17	2
أمريكا	28493	25037.7	38310.2	45828.7
النسبة من الإجمالي	6	5	6	5
آسيا	104514	135626.8	175628	211711.3
النسبة من الإجمالي	21	26	26	25
دول أخرى	144255	47357	17646.1	187231.4
النسبة من الإجمالي	29	9	3	25
المجموع	502368	531323.5	684556.4	839419

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية عن الأعوام المذكورة، وحسابات الباحث.

من قراءة الجدول السابق نضع الملاحظات التالية:

أ. تزداد المستوردات السورية من الاتحاد الأوربي من 20% عام 2005 إلى 29% عام 2008، ومن دول أوربية أخرى من 12.2% عام 2005 الى23.5% عام 2008.

ب. لعبت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دوراً ملحوظاً في زيادة المستوردات السورية من الدول العربية من 12% عام 2005 الى 15% عام 2008 ووصلت 20% عام 2007.

ت. حافظت المستوردات من أمريكا على نسبتها عند حدود 5-6% ولم تشهد أي تغير في الفترة المدروسة.

ث. أيضاً شهدت المستوردات من آسيا استقراراً نسبياً عند حدود 25%.

ج. التغير الأكبر في حصة الدول الأخرى والتي بدأت 25% في عام 2005 لتنخفض إلى 3% في عام 2007 ومن ثم لترتفع إلى 25% في عام .2008

2. هيكل الصادرات والمستوردات السورية: إن هيكل التجارة الخارجية يتحدد وفقاً للبنيان الاقتصادي للبلد، فحيث تشكل الزراعة القطاع الإنتاجي الرئيسي في الاقتصاد القومي، فإن هذا البلد سوف يصدر المنتجات الزراعية الأولية ويستورد سلع الاستهلاك والإنتاج، ومن ناحية أخرى فان التغير الهيكلي للاقتصاد القومي الذي يرافق عملية التنمية الاقتصادية، لابد أن يؤدي إلى تغير هيكلي في التجارة الخارجية سواء في الصادرات أو المستوردات.

1.2. تركيبة الصادرات السورية: تتمثل أهمية الصادرات بالفوائد التي تعود على البلد من خفض العجز في الميزان التجاري، وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤدي إلى حسن استغلال الموارد، وجذب الاستثمارات، وتحقيق نتائج ايجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية بما في ذلك تحقيق فائض ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف.

1.1.2. الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد: يعبر التركيب السلعي للصادرات عن التركيب الهيكلي للاقتصاد ككل، كما يمكن الاستدلال على تطور الهيكل الإنتاجي من خلال تنوع مكونات الصادرات السلعية وتوزع أهميتها النسبية إلى أكبر عدد من السلع المصدرة، والجدول التالي يبين التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد:

الجدول رقم (10): التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد المصدرة (2005- 2008)/(%).

الأعوام	سلع خام	سلع نصف مصنعة	سلع مصنعة
2005	60.7	15.2	24.3
2006	47.7	14.3	38.3
2007	44.3	15.1	40.6
2008	40.7	19.9	39.4

المصدر: حساب الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية عن الأعوام المذكورة.

نلاحظ انخفاض الصادرات الخام من (60.7%) عام 2005 إلى (40.7%) عام 2008 وبنفس الوقت ارتفعت صادرات المواد المصنعة من (24.3%) عام 2005 الى 40% تقريباً في عام 2008، كما ارتفعت الصادرات نصف المصنعة من (15.2%) عام 2005 الى 20% عام 2008، الأمر الذي يدل على تطور القاعدة الإنتاجية نحو مزيد من التصنيع في السنوات الأخيرة.

2.1.2. الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب استخدام المواد: تصنف الصادرات السورية حسب استخدام المواد الى سلع وسيطة وسلع استهلاكية وسلع رأسمالية كما هي مبوبّة في الجدول:

الجدول رقم (11): التركيب النسبي للصادرات السورية حسب الاستخدام (2005- 2008)/(%).

الأعوام	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة	السلع الرأسمالية
2005	27.9	71.6	0.4
2006	37.6	61.7	0.5
2007	40.6	58.4	0.8
2008	36.6	62.4	0.9

المصدر: حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام (2006-2010)، المكتب المركزي للإحصاء.

يتبين لنا من الجدول السابق أن المواد المصدرة تتميز بارتفاع نسبة المواد الوسيطة لكن انخفضت هذه النسبة من 71.9% عام 2005 الى 58.4% عام 2007 ثم ارتفعت الى 62.4 عام 2008 أما بالنسبة لسلع الاستهلاك النهائي فقد تحسنت مساهمتها في الصادرات فقد زادت من 27.9% عام 2005 الى 40.6 عام2007 ثم عادت لتنخفض الى 36.6% عام 2008 وبالنسبة للسلع الرأسمالية فما تزال الصادرات المصنعة منها شبه معدومة فهي لاتتجاوز 0.9% عام 2008.

2.2. تركيبة المستوردات السورية:

1.2.2. المستوردات حسب الاستخدام: سنقوم فيما يلي بوضع جدول يبين تطور المستوردات السورية وتركيبتها النوعية:

الجدول رقم (12): المستوردات السورية حسب تركيبها النوعي/القيمة (مليون ليرة سورية)، النسبة (%).

الأعوام	السلع الاستهلاكية	النسبة	السلع الوسيطة	النسبة	السلع الرأسمالية	النسبة	مجموع
2005	54452	11	350109	70	97807	19	502368
2006	61729	12	355399	67	114196	21	531324
2007	68132	10	499165	73	117259	17	684556
2008	70245	8	668523	80	100651	12	839419

المصدر: حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام (2006-2010)، المكتب المركزي للإحصاء.

يبدو أن تغيراً حصل على تركيبة المواد المستوردة في سورية خلال الفترة المدروسة، حيث انخفضت حصة السلع الاستهلاكية إلى 8% في عام 2008 بعد أن وصلت إلى 12% في عام 2006 والسبب تطور الانتاج المحلي من السلع الاستهلاكية وبالتالي عدم الحاجة لاستيراد المزيد منها.

أيضاً تراجعت حصة السلع الرأسمالية إلى 12% بالرغم من زيادة قيمتها وذلك بسبب زيادة حصة السلع الوسيطة إلى 80% والتي تضاعفت قيمة المستوردات منها بسبب الحاجة لتلبية متطلبات عمليات الاستثمار الانتاجي المتزايد في سورية في السنوات الأخيرة [6].

2.2.2. المستوردات حسب المصدر: أما لمعرفة حصة البلدان المختلفة من المستوردات السورية فنضع الجدول التالي:

الجدول رقم (13): المستوردات السورية حسب المصدر/القيمة (مليون ليرة سورية).

السنوات	الدول العربية	الاتحاد الأوربي	دول أوربية أخرى	بلدان أمريكية	بلدان أسيوية	بلدان أخرى	المجموع
2005	62772	100914	61420	28493	104514	144255	502368
2006	92181.8	138851.5	92275	25037.7	135626.8	47357	5.531323
2007	134977.6	199615.1	118379.4	38310.2	175628	17646.1	684556.4
2008	130060	244831.8	19755.8	45828.7	211711.3	9434.4	839419

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام (2006-2010)، المكتب المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن الأعوام المذكورة، صندوق النقد العربي أبوظبي.

أ. الملاحظ زيادة المستوردات السورية من الاتحاد اوربي من20.1% عام 2005 الى 29.2% عام 2008 ، ومن دول اوربية اخرى من 12.2% عام 2005 الى23.5% عام 2008.

ب. لعبت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دوراً ملحوظاً في زيادة المستوردات من 12.5% عام 2005 إلى 19.7% عام 2007 الى أنها تراجعت الى 15.5% عام 2008.

ت. تغيرت المستوردات من أمريكا بشكل بسيط وبلغت بالمتوسط 21.5%.

ث. زادت المستوردات من من دول آسيا من 20.8% عام 2005 الى 25.2% عام .2008

3. وضع التجارة النفطية: لمعرفة مدى التغير في التبادل التجاري النفطي لسورية في الفترة المدروسة نضع الجدول التالي:

الجدول رقم (14): التبادل التجاري النفطي لسورية في الفترة (2005-2008)/القيمة (ألف دولار).

السنوات	الصادرات النفطية	المستوردات النفطية	عجز الميزان النفطي	حجم التجارة الخارجية النفطية	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات (%)	نسبة المستوردات النفطية إلى إجمالي المستوردات (%)
2005	211343	122196	89147	333539	46.58	24.03
2006	203751	137906	65845	341657	39.72	26.71
2007	219000	235100	16100-	454100	40.89	38.01
2008	280400	282800	2400-	563200	39.62	33.69

المصدر: بيانات هيئة تنمية الصادرات، وحسابات الباحث.

انخفضت الصادرات النفطية السورية عام 2006 بسبب انخفاض الإنتاج ثم عادت للزيادة بسبب ارتفاع أسعاره عالمياً، في المقابل زادت المستوردات النفطية خلال الفترة المدروسة. أما بالنسبة للميزان التجاري النفطي فقد دخل في عجز منذ عام 2007 حيث بلغ (16100-) ألف دولار وعاد لينخفض الى (2400-) ألف دولار عام 2008 بسب

تراجع الاستهلاك، وهذا يرجع الى سياسة الحكومة في تخفيض استهلاك المشتقات النفطية بعد الرفع الجزئي للدعم [6]. وشكلت الصادرات حوالي 47% من إجمالي الصادرات في عام 2005 وانخفضت إلى أقل من 40% من إجمالي الصادرات، وهذا يعتبر تطوراً إيجابياً لتقليل الاعتماد على النفط في الصادرات خصوصاً وأن معظم الصادرات النفطية خام ذات قيمة مضافة منخفضة إضافة الى أن النفط هو مصدر ناضب.

خامساً: مؤشرات قياسية في التجارة الخارجية

سنقوم حالياً بإلقاء ضوء على التجارة الخارجية السورية من خلال بعض المؤشرات القياسية:

1. درجة الانكشاف الاقتصادي: يعكس هذا المؤشر أهمية الصادرات والمستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على حاجاته من سلع وخدمات، وبالتالي ازدياد تبعيته للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، السياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين، الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

ويعطى بالعلاقة:

$$T=((X+M)/Y)\times 100$$

حيث: T درجة الانكشاف الاقتصادي

X قيمة الصادرات

M قيمة المستوردات

Y الناتج المحلي الإجمالي

بتطبيق العلاقة الرياضية على بيانات الاستيراد والتصدير والناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة نجد أن درجة الانكشاف كانت متذبذبة خلال الفترة المدروسة فقد بلغت الذروة خلال عام 2008 لتشكل %(65.05) وعادت لتنخفض في 2009 لتصل %(60.44) حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (15): الانكشاف الاقتصادي في الفترة (2005-2009).

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي	التجارة الخارجية	الانكشاف الاقتصادي%
2005	1493.76	926.669	62
2006	1698.4	1036.336	61
2007	2019.8	1263.591	63
2008	2378.4	1547.217	65
2009	2597.7	1570	60

المصدر: حسابات الباحث، بيانات المجموعة الإحصائية السورية عن الأعوام المذكورة.

يبين الجدول السابق زيادة أهمية التجارة الخارجية لسورية في نشاطها الاقتصادي وهذا انعكاس طبيعي لعملية الانفتاح الاقتصادي وزيادة فاعلية اتفاقات تحرير التجارة مع الدول الأخرى، كما يبين بالوقت نفسه أن الاقتصاد السوري عالي الانكشاف على الخارج فهو يعتمد في نموه على الأسواق الخارجية في أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالبلدان الأوربية التي تتراوح النسبة فيها (10-20%).

2. مؤشر أهمية الصادرات: تأتي أهمية الصادرات من انعكاساتها على الاقتصاد من خلال تأثيرها على الميزان التجاري للدولة وتوفير العملة الأجنبية وحسن استغلال الموارد الطبيعية. ويحتسب المؤشر كما يلي:

درجة أهمية الصادرات= قيمة الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة×100

والجدول التالي يبين أهمية الصادرات للفترة المدروسة:

الجدول رقم (16): أهمية الصادرات السورية في الفترة (2005-2008).

الأعوام	الصادرات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	أهمية الصادرات%
2005	424.3	1493.8	28.4
2006	505.01	1698.4	29.7
2007	579.03	2019.8	28.7
2008	707.8	2378.4	29.8

المصدر: حسابات الباحث، بيانات المجموعة الإحصائية السورية عن الأعوام المذكورة.

من الجدول نلاحظ أن نسبة أهمية الصادرات في الاقتصاد لم تتغير بشكل كبير في الفترة المدروسة.

3. درجة التركز السلعي للصادرات: يقيس درجة الاعتماد على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع ويحتسب المؤشر كما يلي:

درجة التركز السلعي للصادرات=قيمة صادرات السلعة الرئيسية/ قيمة الصادرات الاجمالية×100

باعتبار النفط أكثر مادة سورية من حيث القيمة في الصادرات، ومن خلال الجدول (14) الذي مر معنا سابقاً تبين لنا أنه ما زال هناك اعتماد كبير في سورية على الصادرات النفطية وما زال يوجد تركز كبير في الصادرات السورية على مادة النفط.

4. نسبة تركز الصادرات وفق مؤشر هيرشمان: يتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$H=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}(\frac{xi}{X})\text{^}2}-\sqrt{\frac{1}{I}}}{1-\sqrt{\frac{1}{I}}}$$

حيث: i قيمة الصادرات من السلعة xi

X اجمالي الصادرات

I إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

في حال كانت H=0 فإن هذا يعني أن الصادرات أعلى درجة من التنوع، وكلما اقتربت قيمة H من 1 فإن هذا يعني انخفاضاً في التنوع.

الجدول رقم (17): مؤشر التنوع في سورية حسب هيرشمان.

المؤشر	2005	2006	2007	2008
نسبة تركز الصادرات وفق مؤشر هيرشمان	0.51	0.35	0.34	0.28

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية.

نلاحظ أن الصادرات السورية كانت متركزة في عدد قليل جداً من السلع مما انعكس سلباً على قيمة هذا المؤشر عام 2005 حيث بلغ 0.5 ولكن ما لبث أن أخذ بالتحسن ليصل إلى 0.28 عام 2008، مع العلم أن عدد السلع لم يتغير بشكل جوهري، ولعل الأمر الذي أدى إلى تحسن هذا المؤشر هو الزيادة التدريجية في الصادرات من بعض السلع التي لم تكن تصدر بكميات كبيرة سابقاً.

5. الميل المتوسط للاستيراد: يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على مستورداتها من الخارج، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على النسبة الكبيرة التي تقتطع من الدخل القومي للشراء من الخارج ويحسب بالمعادلة التالية:

متوسط الميل للاستيراد=(قيمة المستوردات/قيمة الناتج المحلي الاجمالي)×100

والجدول التالي يبين هذا المؤشر:

الجدول رقم (18): الميل الحدي للاستيراد في سورية (2005-2008).

الاعوام	المستوردات	الناتج المحلي الاجمالي	متوسط الميل للاستيراد
2005	502.369	1493.76	34
2006	531.324	1698.4	31
2007	684.557	2019.8	34
2008	839.419	2378.4	35

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية عن الأعوام المذكورة، وحسابات الباحث.

إن ارتفاع هذه النسبة يدل على تزايد اعتماد سورية على المستوردات، ويعود ذلك لأسباب الانفتاح على الخارج بعد توقيع عدة اتفاقيات وارتفاع نسبة التضخم المستورد من الخارج.

6. مؤشر التوافق التجاري: يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة (i) مع الهيكل السلعي لواردات دولة (أو مجموعة دول) أخرى (j). نطبق قانون مؤشر التوافق التجاري (جيب التمام) كما يلي:

$$Co\sin e_{ij} = \frac{\sum_k X_{ik} \cdot M_{jk}}{\sqrt{\left(\sum_k X_{ik}^2\right) \cdot \left(\sum_k M_{jk}^2\right)}}$$

X_{ik} : صادرات الدولة I من السلعة K

M_{jk} : مستوردات الدولة (أو التكتل) J من السلعة K

ومؤشر التوافق التجاري لسورية مع مجموعة من الكتل الدولية هو حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (19): مؤشر التوافق التجاري.

التوافق التجاري	2005	2006	2007	2008
الاتحاد الأوربي(27)	0.36	0.65	0.66	0.64
الدول العربية	0.31	0.61	0.61	0.54

المصدر: حسابات الباحث وقاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية.

نلاحظ من الجدول السابق أن مؤشر التوافق التجاري تحسن مع دول الاتحاد الأوربي فقد بلغ 0.36 في عام 2005 ليصل إلى 0.66 في عام 2007 ولينخفض إلى 0.64 في عام 2008، وهذا التحسن يدل على توافق أكبر في صادرات سورية مع مستوردات هذه الدول، لكن على الرغم من تحسن هذا المؤشر إلا أننا لا نعول عليه كثيراً لأن معظم صادراتنا إلى دول الاتحاد الأوربي هي من النفط الخام والمنتجات الزراعية التي تتسم بانخفاض الإنتاج النفطي ومحدودية الأراضي الزراعية لتحقيق إنتاج يكفي السوق المحلية وتصدير الفائض.

بالنسبة للتوافق مع المستوردات العربية فقد بلغ 0.31 في عام 2005 ليصل إلى 0.61 عام 2007 ولينخفض إلى 0.54 في عام 2008. يتبين أن تأقلم الصادرات السورية مع مستوردات دول الاتحاد الأوربي تنمو بشكل أفضل من مستوردات الدول العربية ويعذى ذلك بدرجة كبيرة إلى تشابه هيكل الصادرات السورية مع منتجات الدول العربية.

7. الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السورية: نحسب قيمة الصادرات السورية وقيم الصادرات الكلية للعالم أو للمجموعات والتكتلات الاقتصادية الدولية، ثم نحسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة كما يلي:

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik} / X_{iT}}{X_{wk} / X_{wT}}$$

X: قيمة الصادرات.

i: مؤشر البلد.

T: مؤشر يفيد إجمالي القيمة.

w: مؤشر نسبة إلى العالم.

في حال كانت $RCA>1$ فهذا يعني ميزة نسبية ظاهرة. ولمعرفة تغير الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات السورية المختلفة في السنوات المدروسة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (20): الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات السورية في الفترة (2005-2008).

الميزة النسبية الظاهرة (RCA)	2005	2006	2007	2008
المنتجات الزراعية	2.23	2.91	2.91	1.64
الأغذية	2.21	3.24	3.39	1.45
منتجات التعدين	4.32	2.53	2.38	2.57
الوقود	5.26	3.17	3.02	3.12
المصنوعات التحويلية	0.21	0.54	0.55	0.55
الحديد والصلب	0.24	0.13	0.11	0.07
المواد الكيميائية	0.32	0.55	0.54	0.62
المستحضرات الصيدلانية	0.19	0.25	0.39	0.51
الآلات ومعدات النقل	0.03	0.15	0.15	0.09
المكاتب ومعدات الاتصال	0.00	0.00	0.00	0.00
التجهيز الالكتروني للبيانات والمعدات المكتبية	0.00	0.00	0.00	0.00

معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية	0.00	0.00	0.00	0.00
الدوائر المتكاملة والمكونات الالكترونية	0.00	0.00	0.00	0.00
منتجات السيارات	0.02	0.01	0.01	0.01
المنسوجات	1.95	4.78	5.62	5.97
الملابس	0.87	3.59	3.64	3.91

المصدر : حسابات الباحث وقاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية.

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن سورية تمتلك ميزة نسبية ظاهرة في صناعة المنسوجات وهذه الميزة تزداد سنوياً حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 1.95 عام 2005 ثم ازدادت لتصل إلى 5.97 في عام 2008، وتأتي في المرتبة الثانية الملابس حيث بلغت قيمته 0.87 عام 2005 ثم ازدادت إلى 3.91 عام 2008. وفي المرتبة الثالثة الوقود والمرتبة الرابعة منتجات التعدين مع ملاحظة انخفاض قيمة هذين المنتجين من 4.32 لتنخفض إلى 3.12 و2.57 عام 2008 ويرجع ذلك إلى تراجع الصادرات السورية من منتجات الصناعة الاستخراجية وبشكل أساسي النفط، وفي المرتبة الخامسة المنتجات الزراعية و في المرتبة السادسة الأغذية حيث بلغت قيمته على الترتيب 2.23 و2.21 في عام 2005 لتصل إلى 1.45 و1.64 في عام 2008، أما فيما يتعلق ببقية السلع فلا تمتلك فيها سورية أية مزايا نسبية وفق هذا المؤشر.

8. الرسوم الجمركية: استخدمت الرسوم الجمركية المرتفعة كأسلوب لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية إلا أن هذا الأسلوب كان له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني تمثل بالتراخي في تحديث وتطوير المنتجات الوطنية وخاصة تلك المنتجة من قبل القطاع العام، مما سبب تدني القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق المحلية والأجنبية، وخاصة بعد انفتاح وتحرير السوق السورية والسماح بدخول المنتجات العربية والأجنبية التزاماً بالاتفاقيات التجارية سواء الثنائية منها أو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما أن الرسوم الجمركية التي فرضت على المواد الأولية والآلات لعبت هي الأخرى دوراً سلبياً حيث ساهمت في رفع تكاليف الإنتاج وتخفيض القدرة التنافسية للاقتصاد.

ومع التزام سورية بالاتفاقيات العربية والدولية قامت بإصدار العديد من التشريعات والقوانين المتعلقة بالرسوم الجمركية (إلغاء ضريبة الآلات، تعديل نسب الرسوم الجمركية الرسوم على المواد المستوردة المنصوص عليها في جدول التعرفة الجمركية المتناسقة، توحيد سعر الدولار الجمركي) وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة هامة وهي أن الحصيلة الجمركية (الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة فقط) على الرغم من إجراءات تحرير التجارة والسماح للقطاع الخاص باستيراد العديد من السلع ذات الرسوم العالية (السيارات، الألبسة، المواد المحصورة ببعض جهات القطاع العام) ماتزال منخفضة ولاتتناسب مع الزيادة في حجم المستوردات.

الجدول رقم (21): الرسوم الجمركية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

البيان	2005	2006	2007	2008
الناتج	1493.76	1698.4	2019.8	2378.4
الرسوم الجمركية	26.7	28.5	24.8	28.8
نسبة من الناتج	1.8	1.7	1.2	1.2

القيمة: مليار ليرة سورية، المصدر: المجموعة الإحصائية وحسابات الباحث.

من خلال الجدول بدا لنا واضحاً تراجعاً في نسبة الرسوم الجمركية إلى الناتج وهذا يرجع بشكل أساسي إلى التخفيضات الكبيرة على معدلات الرسوم الجمركية وإعفاء قسم من المواد من أي رسم لا سيما المواد الأولية. إضافة إلى أن حوالي 90% من التجارة الخارجية السورية بعد العام 2005 تتم مع دول ترتبط معها سورية باتفاقيات تجارة حرة وهذه الدول تدخل منتجاتها إلى سورية معفية من الرسوم الجمركية.

الاستنتاجات والتوصيات:

استناداً إلى التحليل ونتائج البحث يمكننا وضع المقترحات التالية:

1. بما أن تحرير التجارة في سورية ترافق مع تطور إيجابي في مؤشرات التجارة الخارجية فإن المضي قدماً في عملية التحرير يُعَدُّ أمراً مهماً من الناحية الاقتصادية مع أهمية تأكيد دور الدولة الإشرافي على القطاع.

2. بسبب تطور اتفاقيات التجارة الحرة بين سورية والدول الأخرى فإن حدة منافسة السلع السورية ستزداد مما يجعل من الضرورة بمكان تطوير تنافسية السلع السورية للمحافظة على الأسواق المعتادة للسلع السورية ولفتح أسواق جديدة أمامها.

3. إن زيادة معدل الإنكشاف الاقتصادي في سورية تجعل الاقتصاد السوري أكثر عرضة للتأثر بما يمكن أن يحدث في الأسواق العالمية وخصوصاً الأسواق التي تتركز إليها الصادرات السورية مما يحتم أهمية زيادة تنويع أسواق التصدير السورية.

4. لا بد أيضاً من تقليل أهمية مادة النفط في الصادرات السورية لعدم إمكانية ضمان حجم إنتاج ثابت ومستقر من هذه المادة لأنها طاقة أحفورية ناضبة.

5. تفعيل المؤسسات السورية المعنية بتنمية التجارة الخارجية مثل (هيئة تنمية الصادرات، صندوق تنمية الصادرات، اتحاد المصدرين السوري).

6. العمل على ضبط العجز المستمر في الميزان التجاري كما ظهر معنا لأن استمرار هذا العجز قد يخلق مستقبلاً بعض المشاكل الاقتصادية (التضخم، البطالة، تراجع الاستثمار)، وذلك عبر ترشيد الاستيراد وضبطه مع تشجيع الصادرات.

7. ما زالت الميزة النسبية للمنتجات السورية أكبر في المنتجات التقليدية (النسيجية، الزراعية) مما يقتضي المزيد من الاهتمام في تشجيع الاستثمار في هذه المنتجات.

المراجع:

1. Paul Galbraith, international Trade, Stanford university, Washington, USA 1996, 25.
2. Daniel Dadson, free tradd orgnaisation, Dublin university. Irland, 1992, 44.
3. فاديا عبد السلام، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و مركز دراسات الوحدة الاقتصادية، القاهرة، مصر، 2005، 86 .
4. أبو النصر، بهجت، اعتبارات لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، جامعة الدول العربية، مصر، القاهرة 2007 52 .

5. المعتصم- سليمان، الوضع الحالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية، مصر، القاهرة 2008 7.
6. تحليل الوضع الراهن، المكتب الاقتصادي، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، 2010، 49 .
7. Gerard De shin, Syrian foreign Trade, ministry of economy and trade Damascus 2009, 28.
8. د. محمد سالم شورى، تحرير التجارة وأثره الاقتصادي في الدول النامية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2004، 40
9. تحليل الوضع الراهن، المكتب، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، 2010.
10. المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء.
11. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
12. قاعدة البيانات، منظمة التجارة العالمية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.